مهام قوات الشرطة في لواء الموصل ١٩٦٢-١٩٦٣
(دراسة وثائقية)

أ.د. ذنون يونس الطائي*

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/٥

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/١٨

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة مهام القوات الأمنية في لواء الموصل خلال المدة ١٩٦٢-١٩٦٣ والجهود المبذولة لتأسيس وتوسيع العديد من المراكز والمخافر الأمنية، والواجبات والظروف والمخاطر التي واجهها أفراد الشرطة داخل المدينة وخارجها في الأقضية والنواحي وسبل تجاوزها.

Functions of local police forces in city of Mosul 1962-1963
A Documentary Study

Prof. Dr. Thanoon. Y. Altaee

Abstract:

This study deals with the tasks of the security forces in Mosul during 1962-1963 and the efforts exerted to establish and expand centers and security stations, duties Conditions and risks faced by police personal inside outside the city.

المقدمة:

لاريب بأن تحقيق الأمن وضمان سير القانون في المجتمع، إحدى أبرز غايات الدولة العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني فيها سنة ١٩٢١، وقد سعت الحكومات المتعاقبة، على بذل الجهود الحثيثة لاستتباب الأمن والاستقرار، من خلال تطوير الوحدات الأمنية المتمثلة بالشرطة المحلية والقوة السيارة.

ولواء الموصل يضم عدداً من الأقضية والنواحي في مساحات كبيرة، إستلزمت إنشاء مجموعة من المراكز والمخافر داخل المدينة وخارجها، وتوفير كل المستلزمات على صعيد الأسلحة والأعتدة والصنوف المتعددة ومواجهة المسلحين خارج مركز المدينة في محاولة بسط نفوذ الدولة

* استاذ تاريخ العراق الحديث والمعاصر، مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل.

وتأمين حدود الموصل. من خلال تلك التشكيلات التي سيتم بحثها في هذه الدراسة وخلال سنتي ١٩٦٢-١٩٦٣. اعتماداً على الوثائق المتاحة.

تشكيلات ومعاونيات الشرطة في مدينة الموصل

تعد الموصل ثاني اكبر مدن العراق نفوساً، ومن اجل تحقيق الأمن والطمأنينة فيها، كان لابد من إعادة النظر بين الفينة والأخرى، في تشكيلات الوحدات الأمنية فيها. ولابد من إعطاء تصور عن طبيعة القوات الأمنية وتشكيلاتها في لواء الموصل، اعتماداً على الإحصائيات والأرقام المتاحة، ليتسنى لنا فهم وسائل العمل والواجبات الموكلة لأفراد الشرطة وعدد مراكز ومخافر الشرطة الموزعة في داخل المدينة والمناطق المحيطة بها.

أولاً: تشكيلات الشرطة المحلية في لواء الموصل

تألفت قوات الشرطة المحلية في لواء الموصل نهاية سنة ١٩٦٢ ومطلع سنة ١٩٦٣ من عدد من التشكيلات وكما يأتي:

١. الشرطة المحلية لعموم لواء الموصل، وعددها ٢٧٤٤ ضابط صف وشرطي.
٢. القوة السيَارة*: فوجين وسرية زائداً فصيل هاون ٣ عقدة وفصيل.
٣. القوات الاحتياطية: فوج وسريّة.
٤. يضاف إليهم الشرطة غير النظاميين** المستخدمين في مدينة الموصل وعددهم (٢٠٧)، وهؤلاء هم بالأساس متطوعون من قبل أفراد العشائر المختلفة لحماية مناطقهم وإذا لزم الأمر الاستفادة منهم في مناطق أخرى.

ثانياً: موجود القوات المستخدمة في مركز لواء الموصل فقط هي:

١- الشرطة المحلية ٧٨٩ ضابط صف وشرطي.
٢- الحراس الليليين ٢١٣ عنصراً.

كما تم إضافة ١٥٠ ضابط صف وشرطي إلى ملاك مديرية شرطة لواء الموصل في السنة المالية ١٩٦٢-١٩٦٣. أما عدد شواغر الملاك من ضباط صف وأفراد الشرطة للمديرية فهو ١١٧ فرداً[١].

وتوزعت تلك القوات على معاونيات مدينة الموصل الثمانية والتي تألفت كل منها من عدد من المراكز، كما سنوضح في الجدول الآتي مع موجود المراتب والاحتياج نتيجة النقص الحاصل:

	اسم المركز	الموجود	المجموع	الاحتياج	المجموع
معاونية شرطة الغزلاني	الغزلاني	٢٥	٤٦	١٠	١٦
	النسيج	٢١		٦	

معاونية شرطة خزرج	خزرج	٣٠	٤٢	١٦	٢٦
	موصل الجديدة	١٢		١٠	
معاونية شرطة باب النبي	باب النبي	٢٧	٤٢	١٢	٢٠
	جامع الكبير	١٥		٨	
معاونية شرطة الدواسة	الدواسة	٥٨		١٢	
معاونية شرطة باب الشط	باب الشط	٢١	٥٥	١٠	٢٣
	المستشفى	١٥			
	الشيخ فتحي	٢٠		٨	
	المكاوي	٩		٥	
معاونية شرطة نينوى	نينوى	٢١	٢٧	١٥	٢٧
	الزهور	٦		١٢	
معاونية شرطة السراي	السراي	١٢٢	١٣٧	٢٥	٣٣
	باب لكش	١٥		٨	
معاونية شرطة باب الجديد[٢]	باب الجديد	١٨	١٨	١٢	١٢

ويلاحظ وجود عجز أو نقص في ملاك جميع معاونيات الشرطة ومراكزها، وإن أعلى موجود لأفواد الشرطة كان في معاونية شرطة السراي كونها تضم مركزي شرطة السراي في باب الطوب والمعروف بالمركز العام ومركز شرطة باب لكش في وسط مركز المدينة، وبالنظر لموقعهما استلزم وجود أفراد شرطة أكثر من غيرهم. في حين كانت معاونية شرطة باب الجديد الأقل في عدد أفراد الشرطة كونها تضم مركزاً واحداً ومركزها قريب إلى مركز شرطة باب لكش، ويلاحظ أيضاً أن معاونية شرطة باب الشط ضمت اكبر عدد من المراكز وهي أربعة كونها تضم رقعة جغرافية اكبر من غيرها، تمتد من ضفاف نهر دجلة قرب الجسر القديم أو الجسر الحديدي من جهة الشرق قاطعة مركز المدينة باتجاه الشمال والغرب لتصل إلى المستشفى ثم منطقة الشيخ فتحي. ومع ذلك فان ملاكها تقريباً نصف ملاك معاونية شرطة السراي.

وعلى الرغم من انتشار المعاونيات ومراكز الشرطة في جميع مناطق مدينة الموصل، إلا أن حوادث القتل كانت في تزايد مستمر خلال السنوات ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢ مثلاً. كما موضح في الإحصائية الآتية مع الإشارة إلى أن الحوادث التي جرت ١٩٦٠ اعتمدت لأغراض المقارنة مع السنوات اللاحقة:

اسم المركز	سنة ١٩٦٠			١٩٦١			١٩٦٢		
	الفاعل مجهول	الفاعل مقبوض عليه	المجموع	الفاعل مجهول	الفاعل مقبوض عليه	المجموع	الفاعل مجهول	الفاعل مقبوض عليه	المجموع
١. السراي	٦	٧	١٣	٧	٨	١٥	١٦	٨	٢٤
٢. بـــــاب الجديد	–	٢	٢	٣	٢	٥	١	–	١
٣. نينوى	٢	٥	٧	٢	٢	٤	٣	٥	٨
٤. الغزلاني	١	٢	٣	١	٢	٣	٣	١	٤
٥. باب الشط	٣	٢	٥	٣	٥	٨	٩	٦	١٥
٦. باب النبي	١	٧	٨	٧	١٢	١٩	١٤	٥	١٩
٧. الدواسة	١	٢	٣	١	٢	٣	٥	٥	١٠
٨. خزرج	٢	٢	٤	١	٢	٣	١	٣	٤
المجموع[٣]	١٦	٢٩	٤٥	٢٥	٣٥	٦٠	٥٢	٣٣	٨٥

ويستفاد من هذه الإحصائية أن مجموع المغدورين بجميع مراكز الشرطة بلغ (٨٥) شخصاً سنة ١٩٦٢ وأن أعلى نسبة كانت لمنطقة شرطة باب السراي والذي يقع في وسط المدينة وإن أقل نسبة كانت في منطقة شرطة باب الجديد، شخص واحد.

أما أسباب تلك الجرائم وكثرتها وتعددها في مناطق الموصل كافة، فقد وردت في تقرير مفتش الشرطة الأقدم الذي زار مدينة الموصل خلال المدة ١٣-١٤ شباط ١٩٦٣، وإطلع على أعمال مراكز الشرطة والعديد من الحقائق بخصوص الاغتيالات منها، أن جرائم السرقات والاغتصاب والقتل داخل المدينة قليلة جداً. في حين أن جرائم القتل ازدادت بعد سنة ١٩٦٠ ومنها قتل احد الأشخاص داخل المستشفى الجمهوري سنة ١٩٦٣ وقد أورد المفتش الأقدم في تقريره أهم الأسباب وهي:

١-إن أهالي البلدة في الموصل معظمهم من أبناء العشائر الذين يتمسكون بطريقة أخذ الثأر- وأعتقد- إن المفتش في رأيه هذا يجانب الحقيقة فإن أهالي البلدة أو المدينة في الموصل بالتأكيد هم مرتبطين بالعشائر والقبائل، غير أن نزعة الأخذ بالثأر تتركز خارج المدينة في القرى

والأرياف، ومن المعروف بأن عملية التصفية الجسدية لسكان القرى والأرياف تتم أغلبها في داخل الموصل عن طريق ملاحقة الضحية إلى مركز المدينة وتصفيته في الزحامات.

٢- تفرق أهالي البلدة في الموصل إلى طوائف ذات عقائد حزبية مختلفة، ومحاولة كل فريق النيل ممن يناوئه بطريقة القتل والاغتيال. – وأرى- إن هذا الرأي مبالغ فيه، ففي مطلع الستينات، لم يكن في الموصل أكثر من حزبين أو ثلاثة، وإن الاختلاف بالرأي لايفقد في الود قضية، ولم تصل حد الاغتيال وإلا لكانت هناك مجازر في الموصل وبغداد وبقية المدن العراقية بسبب اختلاف الانتماءات الحزبية!

٣-إحجام الأهالي عن الإدلاء بمعلوماتهم وشهاداتهم عن تلك الحوادث عن قصد أو بمعامل الخوف.

٤-عدم اندفاع رجال الشرطة والأمن لتعقيب المتهمين والكشف عن المجرمين، بروح الجد والنشاط لسيطرة عامل الخوف عليهم ولعدم وجود ما يشجعهم على الاندفاع في أداء الواجب.

– لا أعلم – هل يعقل هكذا تبرير من قبل المفتش الأقدم لمديرية الشرطة العامة، هو أن أفراد الشرطة يتملكهم الخوف وعدم الاندفاع، إذن بما اختلف أفراد الشرطة عن الأهالي! وان لم يكن دافعهم فرض النظام وحفظ الأمن وإلقاء القبض على المجرمين والمخلين بالنظام والعابثين بأرواح الناس، فلما انتسبوا إلى مسلك الشرطة واجتازوا الدورات التدريبية المتخصصة على استعمال السلاح والتعامل مع الحالات الطارئة وكيفية القبض على المجرمين، وان لم يكن ديدنهم الإحساس بالمسؤولية الوطنية في أداء الواجب لماذا لم يتركوا المسلك! أو لم يكن هناك راتب يستلم في نهاية كل شهر ليكون جزء من الدافع والإحساس بالمسؤولية؟

٥- قلة الدوريات الليلية والنهارية، – وأعتقد – إن مرد ذلك هو قلة المنتسبين كما أوضحنا في الإحصائية السابقة. فكان يمكن معالجتها عن طريق زيادة أعداد المتطوعين إلى سلك الشرطة وسد النقص الحاصل في تشكيلاتها.

وفي نهاية التقرير اقترح المفتش الأقدم عدداً من الحلول التي تفضي إلى استتباب الأمن في مدينة الموصل وهي:

١- سد الشواغر الموجودة في ملاك مديرية الشرطة بنقل بعض المراتب من مديريات إلى أخرى.

٢- إضافة أربعة سيارات نقل إلى شرطة الموصل تعزيزاً للقوة.

٣- تشكيل مفرزة من رجال الشرطة والأمن بقيادة ضابط شرطة بدرجة مدير شرطة، مهمتها التعقيب والتحري والبحث عن المجرمين والقبض عليهم.

٤- إسناد التحقيق في حوادث الاغتيالات إلى هيأة تحقيقية تزود بصلاحيات واسعة لغرض، الوصول إلى نتائج ايجابية وتكون بعيدة عن كل المؤثرات.

٥- يُستفادُ من أفراد الشرطة القائمين بواجبات متفرقة، وإشراكهم في الدوريات الليلية ريثما يسد الملاك.

٦- العمل على ربط نقاط شرطة النقليات والمرور في الطرقات والساحات بجهاز تلفوني ليساعد على تبادل المعلومات ونقل الأخبار بصورة سريعة إلى المسؤولين عند وقوع الحوادث داخل مناطقهم إذ لايوجد من هذه الأجهزة سوى جهازين فقط.

٧-من الأفضل أن تشكل نقاط ثابتة من الشرطة والحراس ورجال الأمن، تكون بمثابة عيون في الطرق والأزقة التي يحتمل وقوع جرائم الاغتيال فيها.

٨-إجراء تحريات وتفتيش في بعض المحلات والمساكن عن الأسلحة النارية، والعتاد الغير مجاز بصورة مفاجئة وسريعة بين الحين والآخر.

٩- واختتم المفتش الأقدم تقريره، بدعوة متصرفية لواء الموصل إلى تنظيم اجتماعات دورية يحضرها، أشراف البلدة ورؤسائها وخطباء وأئمة الجوامع والمساجد والعلماء الروحانيين- وحثهم على أهمية الحديث في خطبهم ومواعظهم الدينية عن فظاعة جرائم القتل والاغتيال، وكيف انه محرم في جميع الأديان، وحث الناس على أداء الإخبار والشهادات للمسؤولين وعدم كتمانها[٤].

وإتضح من فحوى تقرير مفتش الشرطة الأقدم كما لخصته مديرية الشرطة العامة إلى، قلة الدوريات الليلية والنهارية. لقلة موجود الأفراد بالنسبة للموقف، وأن شرطة البلدة بحاجة إلى إضافة ١٦٩ شرطياً، والضرورة تقتضي سد الشواغر في الملاك بـ (٨٣) شرطياً و (٩٣) شرطياً آخر لفوج احتياط الموصل أي بمجموع (١٧٦) شرطياً، كما أن لدى شرطة اللواء (٦٤) سيارة متنوعة، وقد همش مدير الشرطة العام على ذكرها بأنها (سيارات مستهلكة وعاطلة) ما عدا (٢٢) سيارة لدى شرطة الحضر.

وأكد المفتش العام في تقريره على الآثار السلبية لقلة راتب الشرطي وتقاعده، ومدى إندفاعه في أداء واجبه إذا ما استطاع العيش وعائلته بشكل مناسب وآمن وفي حالة إصابته بعاهة مستديمة أو وفاته، فراتبه وتقاعده لايقابلان أتعابه، متمنياً معالجة هذا الأمر[٥].

عقوبة انضباطية:

قررت مديرية الشرطة العامة من خلال متابعتها لتشكيلاتها ولتعزيز الضبط وفرض النظام، فرض عقوبة إلفات نظر لكل من آمر قوات الشرطة في الموصل، وآمر فوج الشرطة الثالث في

اللواء الأول ومساعد الفوج الثالث وضابط إعاشة الفوج الثالث فيه، عن المخالفات المرتكبة منهم والتي شوهدت من قبل المدير العام أثناء الجولة التفتيشية بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٦٢[٦].

وقد تدخل متصرف اللواء عبداللطيف الدراجي (١٩٦١-١٩٦٣) في الموضوع موضحاً موقف هؤلاء أثناء الواجب مطالباً بالرأفة لهم قائلاً في كتابه :"إننا في الوقت الذي نقدر ملاحظات سيادة مدير الشرطة العام في جولاته التفتيشية وطالبنا لإتباعها وتنفيذها، فمن الوجهة الأخرى نبين، بأن المسؤولين من ضباط وأفراد القوة السيارة في لوائنا لم يرتكبوا تلك الأخطاء بسوء قصد أو متعمدين أو بإهمال منهم، بل الظروف التي هم فيها سببت ذلك، ونرجو أن تكون أعمالهم الطيبة وسهرهم المتواصل وبسالتهم في الدفاع عن مراكزهم خير شفيع لهم لديكم ونرجو اعتبار القضية منتهية، وإننا نعتقد بأن مثل تلك الأخطاء سوف لن تقع مرة أخرى".

كما أرسل صورة منه إلى آمر الفوج الثالث يرجوه أن لايقف في طريق تنظيم وتنظيف المعسكر، عدم وجود الكنّاسين والمستخدمين الآخرين، ويمكن طلبهم من وحداتهم في بغداد[٧].

تدابير المحافظة على الأمن:

بالنظر لما تطلبته المرحلة والوضع من دقة وحذر ولاسيما في منطقتي نينوى [كانت تطلق على سهل نينوى الحالية] ومركز القضاء فقد تقرر في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٣ تهيأة ٣٠ شرطياً بكامل سلاحهم وعتادهم ليكونوا في حالة الإنذار ومستعدين لكل طارئ على أن يرسل (١٥) شرطياً منهم يومياً للمبيت في منطقة نينوى وال ١٥ شرطياً الثانية إلى مركز القضاء لنفس الغرض، مع وجوب مراقبتهم من قبل معاوني الدوريات ومعاوني المناطق وضباط الدورية ومفوضي المركز، وان تكون أوقات تجوال ضباط الدورية بالسيارات للنجدة من الساعة الحادية عشرة حتى الساعة الرابعة صباحاً[٨].

وتم فعلاً إخراج سيارتين مسلحتين يومياً في أول الليل وآخره لغرض الاستطلاع والمراقبة، وأكد مدير الشرطة في كتابه السري إلى متصرف اللواء، بأن القوة الموجودة في المدينة لاتكاد تكفي لمجابهة الطوارئ لاسيما وان حالة البلدة تتطلب المزيد من القوة لخلوها من قوة احتياطية عند الحاجة، مطالباً بتخصيص سرية لتكون بمثابة قوة احتياطية عند الضرورة[٩].

وعليه فقد أصدرت قيادة الفرقة الأولى (المقر الرئيسي) تعليماتها للمحافظة على الأمن وتحقيق الطمأنينة للمواطنين بضرورة إتباع التدابير الآتية:

اولاً: التدابير المتعلقة بشرطة اللواء

١- استدعاء مختاري قرية بازيارة وقرية كوكجلي (شرق مدينة الموصل) كل على حدة واخذ تعهد منهما بمؤازرة السلطة الإدارية والإخبار الفوري عن كل حركة تسلل إلى قراهم.

٢- الاستفادة من الوكلاء لدى مديرية الأمن للقيام باستقصاء المعلومات عن حركات التسرب إلى القرى.
٣- الاستفادة من سيارات الشرطة المسلحة والنجدة للقيام بالدوريات.
٤- ضرورة تعزيز مركز شرطة نينوى بمدرعتين ليلاً أو تعزيز سيارات الشرطة المسلحة بمدرعة واحدة ترابط في مراكزها المحددة.
٥- الاستفادة من الفلاحين والرعاة للإخبار عن أية حركة تسلل.
٦- مراقبة مخارج منطقة نينوى وطرق التقرب إلى نهر الخازر (الذي يقع بين أربيل والموصل ويبعد عن الأخيرة ٣٧ كم).
٧- ضرورة تنشيط جهاز الأمن والاستخبارات لتنسيق الأعمال والتحري عن المعلومات.
٨- إنذار شرطة بعشيقة والسلطة الإدارية هناك بالمراقبة الدقيقة والإخبار عن كل حركة تسلل من جبل مقلوب والمنطقة المجاورة له.

ثانياً: التدابير المتعلقة بقطعات الجيش والقوات الجوية

١- تهيأة قطعة من المشاة مجهزة بوسائط النقل وبمواصلات كفوءة للحركة إلى محل الحادث بإنذار قصير.
٢- الاستفادة من الدروع المدولبة في فترات ملائمة للقيام بدوريات سيّارة ليلاً في منطقة نينوى والطرق المتفرعة عنها، لإظهار القوة وإفهام من تسول له نفسه للقيام بعمل تخريبي، بأن السلطة يقظة ومستعدة للقيام بضربة عاجلة قوية عند اللزوم.
٣- تهيأة رعيل دبابات بحالة إنذار ومستعد للحركة إلى المنطقة فوراً وعند توفر أخبار مؤكدة باحتمال وقوع حوادث بالمستقبل القريب، وإرسال هذا الرعيل ليعسكر في منطقة نينوى مع التهيؤ لتعزيزه برعيل آخر إذا دعت الضرورة.
٤- الاستفادة من الطائرات لإجراءات الاستطلاعات غير المسلحة على منطقة جبل مقلوب بين فترة وأخرى للوقوف على أية حركة غير اعتيادية في المنطقة[١٠].

إخبار عن هجوم:

علمت متصرفية لواء الموصل عن نية [بعض الشقاة] للإعداد للقيام بهجوم مباغت على منطقة نينوى عن طريق جبل مقلوب، (لِبَث الذعر والبلبلة في البلد) وان كانت المتصرفية تستبعد الوثوق بهذا الإخبار أو الجزم بصحته، غير أنها من جهة أخرى، توصي بوجوب اتخاذ الاحتياطات لكل طارئ[١١].

فكان رد الفرقة الأولى (المقر الرئيسي) في ٨ كانون الثاني ١٩٦٣ بأنهم يستبعدون الوثوق أيضاً بهذه الإخبار، وأكدت أن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للمحافظة على منطقة نينوى وهي جزء من بلدة الموصل ومكافحة بث الذعر تقع على عاتق الشرطة المحلية، وشرطة النجدة ودوائر الأمن بالدرجة الأولى، ورجت الإيعاز لهم بما يلزم مع إتخاذ الإجراءات الملائمة من جانب المقر الرئيسي(١٢).

وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٦٣ أخبرت مديرية المخابرات السرية والسياسية، مديرية الشرطة في اللواء عن علمهم بأن النية تتجه للقيام بأعمال الاغتيال والتخريب لمستودعات ومحطات النفط والبنزين وغيرها، فأهابت بضرورة إتخاذ ما يقتضي من التدابير لحماية المنشآت الحيوية وصيانة الأمن(١٣).

فكانت إجابة المتصرف المطالبة بقوة كافية من الشرطة لحماية المنشآت الحيوية وصيانة الأمن في المدينة، (حيث أن تلك القوة المتواجدة تكاد لا تكفي لإنجاز واجباتها على الوجه الأكمل)(١٤). فأجابت مديرية المخابرات بالاعتماد والإكتفاء على القوة الموجودة في اللواء وإستخدامها وفق ما تتطلبه الحاجة(١٥).

ثم عادت مديرية المخابرات في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٣ بالتأكيد على أن [بعض الشقاة] قاموا بتوزيع منشورات تدعو إلى عدم التسليم والاستمرار بالقتال، وإنهم إستغلوا عطف الحكومة بإيقاف الحركات التعقيبية ضدهم. فأخذوا يحضرون إلى مراكز ومخافر الشرطة بحجة تسليم أنفسهم، فيباغتونها ويلقون القبض على الأفراد ويستولون على الأسلحة والعتاد وعليه ضرورة أخذ الحيطة والحذر، ومكافحة الإشاعات الضارة وتشجيع أكبر عدد ممكن على التسليم للسلطات الحكومية(١٦).

وقد أبلغ آمر فوج احتياط الموصل، متصرفية اللواء بحصول هجوم على سيارة شرطة تضم عشرة من أفراد الشرطة على طريق الموصل زاويته، وأن الحماية كانت مؤمنة عند إرسال السيارة حيث كانت أعداد مراتبهم عشرة مسلحين، وكانت هناك أربعة كمائن لتأمين طريق الماء من قرية بابلو (تقع شرق مدينة دهوك بمسافة ١١كم) إلى مقر السرية الثالثة، مع وجود ربيَتَان على الطريق وأن المنطقة تقع تحت نيران مدفعية الفوج، وعند حصول الحادث قدّم الفوج في الحال فصيل لنجدتهم في الاشتباك بمساندة القوة الجوية والأسلحة الثقيلة وأنقذ الموقف(١٧).

ووجهت آمرية قوة الشرطة السيّارة، آمر قوات الشرطة في الموصل، بقيامه بالتحقيق شخصياً، وتحديد مسؤولية المقصر والذي تسبب في إرسال الأفراد الذين تعرضوا للمصادمات وأدت

إلى إصابة شرطي أول سائق بجروح بليغة مع عدد من الجرحى الآخرين، مما يدل على قلة الدراية والجهل بمخاطر [المهاجمين]، كما قررت مديرية الشرطة العامة صرف مبلغ مئة دينار لعائلة الشرطي الأول، وعشرة دنانير لكل من الجرحى، وإعلام الأمرية بدرجة إصابات الجرحى (شديدة أم خفيفة) من أجل منحهم الإكراميات والتأكيد على كافة القطعات بلزوم اليقظة والحذر(١٨).

وأكدت على أن قطعات آمرية القوة السيارة لايساعد حالياً على تبديل السرية موضوعة البحث، وطلبت تأجيل ذلك إلى فرصة قريبة، وطالبت الآمر بحَّث منتسبيه على الصبر والثبات، لحين إيجاد بديل للقطعات ومقدرين للصعوبات التي يلاقيها الأفراد والمراتب(١٩).

كما إن مديرية شرطة لواء الموصل، طالبت بسحب قوة من لواء اربيل، مذكرة بأن شرطة لواء الموصل بأمس الحاجة للأفراد للقيام بواجب الدوريات في المدينة نظراً لقلة الموجود لديها، وإنها ستعيدهم في الوقت الذي ستتوفر فيه القوات الكافية من الشرطة المحلية(٢٠). كما إعتذرت مديرية الشرطة عن الاستغناء عن سرية من السماوة مستخدمة في مدينة الموصل بالنظر للنقص الشديد الحاصل في الملاك وكثرة الواجبات(٢١).

وأشارت قيادة الفرقة الأولى (المقر الرئيس) بوجود نقص كبير في أفراد اللواء الأول من القوة السيارة، وقد أثّر على توزيع وحدات اللواء المذكور وعلى قابليته وإنجازه لمهامه الاعتيادية، ولما كانت الرغبة منعدمة في التطوع لقلة الراتب، اقترحت القيادة المذكورة بإستحصال الموافقة الفورية على صرف مخصصات مقطوعة لكل شرطي من القوة السيارة مقدارها ديناران، ريثما يتم تعديل رواتب الشرطة، بصورة عامة وبخلافه سيظل النقص في تزايد(٢٢).

ومن أجل تعزيز قوة الشرطة السيارة، فقد جرى صرف أنواع عديدة من الأعتدة من قبل الفرقة الأولى (سرية حراسة الموصل). وكما مبين تفاصيلها أدناه:

اسم المادة	الكمية	رقم المستند	تاريخه
١.عتاد ٣٠٣ ملم	١٠٠٠٠	١٧	١٩٦٣/٢/١٤
٢.صندوق عتاد خشب	٨	١٧	١٩٦٣/٢/١٤
٣.قنبرة مهداة هاون ٢ عقدة	٣٦	١٨	١٩٦٣/٢/١٤
٤.عتاد ٧,٦٢ ملم اعتيادي للاسلحة الخفيفة	١٠٠٠٠	١٨	١٩٦٣/٢/١٤
٥.عتاد تنوير ٢٦ ملم ابيض	٢٥	١٨	١٩٦٣/٢/١٤
٦.صندوق عتاد خشب صغير	٨	١٨	١٩٦٣/٢/١٤
٧.صندوق عتاد حديد صغير(٢٣)	٢	١٨	١٩٦٣/٢/١٤

تعزيز القوات في الأقضية والنواحي:

في إطار تعزيز الأمن في عموم لواء الموصل، فقد اهتمت مديرية الشرطة بإعادة توزيع وانتشار القوات في الأقضية والنواحي للحفاظ على الأمن فيها، من خلال سلسلة من الإجراءات الاحترازية حيث قررت المديرية تعزيز القوة المتواجدة في مخفر مندان في قضاء عقرة بسبعة أفراد شرطة ليكون مجموع الموجود ١٢ شرطياً وضابط صف، وطالبت من مديرية الشرطة العامة، بالموافقة على إضافة الشرطي غير النظامي، إلى موجود القوة[٢٤].

إلى جانب اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز الأمن في المنطقة منها:

١- تخصيص ٣ أفراد من مراتب الأمن لاستقصاء الأخبار.

٢- تخصيص سيارة أمن مع مفوضّي أمن وثلاثة أفراد آخرين للقيام بواجبات الدورية من الساعة ٦ مساءاً إلى الساعة ١٢ منتصف الليل.

٣- تخصيص سيارة ثانية مع مفوض أمن و٣ أفراد من دورية المنطقة من الساعة ١٢ منتصف الليل حتى الساعة ٦ صباحاً.

وقد لوحظ أن تلك القوة المخصصة قليلة جداً لاتتناسب وسعة المنطقة والظروف والأخطار التي يحتمل أن تتعرض لها لغرض التشويش من قبل (بعض الشقاة) الذين فشلوا في جميع محاولاتهم، وإن جسر مندان (الذي يقع على نهر الخازر في ناحية العشائر السبعة) هو الممر الوحيد لعبورهم، وبالنظر لأهميته والمنطقة ذاتها. أوصت مديرية أمن لواء الموصل بأن يُعهد مخفر مندان إلى معاون لإدارة شؤون الأفراد وتوزيع الواجبات وزيادة القوة[٢٥]. حيث وافقت متصرفية اللواء على إضافة ١٥ شرطياً غير نظامي لتعزيز القوة الموجودة في مخفر مندان[٢٦].

وطالب قائممقام قضاء الشيخان (يبعد عن شمال مدينة الموصل ٤٦كم) تعزيز قوة ناحية القوش (التي تبعد عن شمال الموصل بحدود ٦كم)، بوصفها مترامية الأطراف، وأن سكان قرى هذه الناحية أغلبهم من اليزيدية والآثوريين وبخاصة المنطقة مابين القوش وباعذرة، ولما كانت قوة مركز الناحية مؤلف من ١٦ شرطياً وضابط صف، فمن المتعذر القيام بسد المسالك ومراقبة هذه الطرق بهذا العدد اليسير، وطالب القائممقام، مديرية شرطة اللواء بتعزيز قوة الناحية من الشرطة النظامية وغير النظامية للسيطرة على تلك الأماكن وسد كافة المسالك المؤدية منها واليها وقطع دابر المهربين[٢٧]. فما كان من مديرية شرطة اللواء إلا تعزيز قوة مركز القوش بخمسة أفراد من الشرطة[٢٨].

أما في قضاء عقرة (يقع شمال شرق مدينة الموصل)، فكانت الحاجة ملحة لتزويد مركز شرطة القضاء بثلاثة رشاشات برن، بموجب طلب معاون الشرطة فيها، لوضعها في القلعة في السراي وتحديداً في قلعة سري كلي المحيطة بقصبة عقرة[٢٩]. وتم أيضاً تهيأة سيارتين مسلحتين مع كامل أعدادها لتأمين إيصال الرشاشات فوراً[٣٠]. وطالب القائممقام، وبالنظر لمقتضيات المصلحة العامة ولعدم قابلية مفوضي الشرطة بإدارة شرطة ناحية عشائر السبعة في القضاء، بنقل المفوض إلى مكان آخر[٣١]. كما وافقت متصرفية اللواء على إستحداث مخفري (روفيه وكرده سني) في القضاء لغرض تعزيز المحافظة على الأمن والنظام وصرف خيمتين حجم ٤٠٠ باون[٣٢].

ولاحظ قائممقام القضاء أثناء تجواله بالاشتراك مع آمر قاطع عقرة، إن قوة مخفر شرطة روفيه ضئيلة جداً وعدد الأفراد فيه ستة بإمرة ضابط صف برتبة شرطي أول، فإقترح على متصرفية اللواء تعزيز قوة المخفر لأهميته بما لايقل عن فصيل بإمرة معاون شرطة أو مفوض على الأقل مع ربط المخفرين بجهاز تلفون[٣٣].

وأكد قائممقام القضاء في كتابه السري إلى متصرف اللواء، بأن القوة المتواجدة من الشرطة غير كافية مطلقاً لصد الهجمات والدفاع عن القصبة، وإن منافذ الدخول إليها كثيرة ويصعب السيطرة عليها بما موجود من قوة فيها، كون تلك القوة موزعة على الرايا ولايوجد فيها إلا العدد اليسير الذي لايستطيع المقاومة، وبما أن (بعض الشقاة) يعملون على تعزيز قواتهم بصورة دائمة ومستمرة وإنهم يبيتون لمهاجمة قصبة عقرة التي صمدت أمامهم في الماضي حيث لم يستطيعوا أن ينالوا منها. الأمر الذي جعلهم يعدون العدة للمهاجمة مرة أخرى، ورجى القائممقام بالإيعاز لتأمين تعزيز القوة الموجودة في عقرة للدفاع عنها، برفدها بسرية كاملة من شرطة القوة السيارة مع أسلحتها ومعداتها وبالسرعة الممكنة، وإعتبار هذا الأمر من القضايا الملحة المهمة التي تتطلب سرعة الاستجابة، مطالباً أيضاً بالتجهيز بكميات وافية من العتاد الانكليزي لتوزيعه على الرايا[٣٤]. وكان رد المتصرف: "إن القوة الموجودة في عقرة كافية جداً، وقطعات الجيش قريبة منهم وقادرة على إنجادهم خلال ساعات، لا أدري لماذا يضخم الموقف بهذا الشكل؟!".[٣٥]

أما قائممقام قضاء دهوك فقد أعلم متصرفية اللواء بأن موجود ناحية الدوسكي (وتقع شمال شرق مدينة الموصل) من العتاد هو (٥٠٠٠) إطلاقة عتاد انكليزي و(٢٧٥٠) إطلاقة برنو و(٥٠٠٠) إطلاقة فرنسية وطالب بتجهيز (١٢٠٠٠) إطلاقة عتاد انكليزي و(٢٠٠) إطلاقة برنو و(١٠٠٠) إطلاقة عتاد فرنسي للاحتفاظ بها للطوارئ[٣٦].

ومن أجل إراحة أفراد الشرطة العاملين خارج مناطق سكناهم، قررت متصرفية اللواء تبديل مراتب شرطة قضاء سنجار بغيرهم، ويبدو أن معاون أمن سنجار لم يرقه الأمر فرفع كتاباً إلى قائممقام القضاء ومما جاء فيه: "تُعلم مقامكم أنه سوف يتم تبديل مراتب شرطة سنجار ونقلهم إلى مناطق أخرى ونقل بدلهم من العمادية ودهوك وعقرة .. ونُعلم السيد القائممقام بأن الأفراد الموجودين حالياً هم قائمين بواجباتهم على الوجه الأكمل.. ومخلصين الذين لم نلمس من أحد ما يخشى على الأمن والنظام.."[٣٧].

الأمر أيده القائممقام بكتاب رفع إلى السيد متصرف اللواء ومما جاء فيه: ".. نرجو التفضل بمفاتحة الجهات المختصة بإبقاء الشرطة الموجودين حالياً في سنجار، وأما إن كان لابد من تبديلهم، فنقل شرطة بدلهم من المناطق العربية حرصاً على سلامة وأمن قصبة سنجار، وخوفاً من إثارة بعضهم على البعض الآخر من الأهالي"[٣٨].

فما كان من مدير الشرطة إلا توضيح الأمر وأسباب تبديل الأفراد بقوله: "يظهر أن معاون أمن سنجار لم يطلع على مضمون برقيتنا بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ وإن قائممقام قضاء سنجار لم يطلع أيضاً على البرقية المذكورة، حيث سبق وطلبنا تبديل أفراد الشرطة العرب الذين يرغبون النقل من المناطق الشمالية، بسبب مضي مدة طويلة عليهم في مناطق الحركات. بعيدين عن ذويهم ولرفع مستوى التدريب وإعادة نشاطهم وإيقاف حركة هروبهم بسبب بقائهم مدة طويلة هناك. وأضاف: "إن ما ذهب اليه معاون الأمن يدل على الجهل التام في واجبات وظيفته وإن تدخله هذا قد يسبب إضعاف سيطرة الآمرين على الشرطة، حيث أن تقدير خطورة هذه التنقلات تقدرها الشرطة أكثر مما يقدرها معاون الأمن. وقد توخينا تطبيق العدالة بين الأفراد بإجراءاتنا هذه التنقلات. وحددنا مدة لخدمة بالنسبة للظروف الراهنة في منطقة العمادية بتسعة أشهر وفي قضاء زاخو ودهوك وسنجار لمدة سنة واحدة ترفيهاً عن المراتب المذكورين"[٣٩].

وطالب مدير أمن لواء الموصل، "محاسبة المعاون لتدخله في أمور يجهلها تماماً ولاعلاقة لها بواجباته" وعلق المتصرف على ذلك بقوله: "ترجو تبليغ معاون أمن سنجار بضرورة توخي الحذر قبل نقل المعلومات"[٤٠] وكان تصرف المتصرف عقلانياً يحمل بين طياته الحكمة في إحتواء الموقف عن طريق النصح والإرشاد.

وطالب سبعون من مراتب الشرطة السيارة من الفوج الخامس حراسات في قضاء العمادية في ١ شباط ١٩٦٣ بالاستبدال، "فهم منذ عشرة أشهر لم يمنحوا إجازة ولم يشاهدوا أطفالهم وأهلهم" مع قلة الراتب والمخصصات، قياساً بأفراد الجيش الذين يمنحون إجازة كل شهرين ويصرف لهم يومياً

(١٠٠) فلس مع وجبات الطعام، فيشعر هؤلاء الشرطة بالغُبن، وإستعطفوا المتصرف بعرض حالهم لدى المسؤولين وإستبدالهم مع آخرين في الموصل أو بغداد[٤١].

وقد أجابت وزارة الداخلية بتعذر تبديل القطعات آنذاك كون الموقف لايساعد ضمن القوة الموجودة في بغداد، حيث أن الفوج المرابط في معسكر القوة السيارة في بغداد كثير الشواغر، فضلاً عن كثرة الحراسات والواجبات الملقاة على عاتقه[٤٢]. ثم عادت وزارة الداخلية ووافقت على تبديل السرية الثالثة في الفوج الرابع والسرية الثالثة فوج الاحتياط في مركز لواء الموصل إحداهما محل الأخرى[٤٣].

وفي قضاء تلعفر، ومن أجل تعزيز القوة فيها، تم إرسال مفرزة مؤلفة من معاون ومفوض ومراتب عدة، لغرض التعاون أيضاً مع مفارز الشرطة المحلية للتحري وإلقاء القبض على الذين يقومون بالإخلال بالأمن. وبالنظر لمقتضيات المصلحة العامة، رجى مدير أمن الموصل، مدير الأمن العام، الموافقة على إحداث تشكيلات أمن مركز قضاء تلعفر، ونقل معاون أمن سنجار للالتحاق الى تلعفر بصورة مؤقتة لحين تدارك نقص المراتب من اصل الملاك[٤٤]. وقد أيده بذلك متصرف اللواء[٤٥].

وما لبث أن وافق مدير الأمن العام على إحداث تشكيلات أمن قضاء تلعفر نظراً لما يتطلبه الوضع آنذاك، وكلف مدير أمن لواء الموصل بالإشراف على منطقة قضائي تلعفر وسنجار، والتعاون التام مع الإدارة والسلطات العسكرية والشرطة المحلية ريثما يتم تنسيب معاون أمن تلك المنطقة[٤٦].

ظاهرة هروب المراتب:

مع بداية العام ١٩٦٣ بدأت ظاهرة هروب المراتب بالتفشي في صفوف قوات الشرطة وبخاصة في الأقضية والنواحي، ومرد ذلك إما بسبب طول مدة خدمتهم بعيداً عن ذويهم وأطفالهم وإما بسبب قلة رواتبهم أو التأثير عليهم من الآخرين.

إذ أخبر قائممقام الشيخان، متصرف اللواء بأن أحد أفراد الشرطة الخيالة فر هارباً بجواده وبندقيته وبندقية شرطي آخر زميله مع صف رصاص يحتوي على (٤٥) إطلاقة، وقد طالب متصرف اللواء بإعمام ذلك على مراكز الشرطة كافة بغية القبض عليه مع اتخاذ الإجراءات لتجريد من يشتبه به من السلاح أو نقله إلى مكان آخر حذراً من وجود أمثالهم، وضرورة تشديد مراقبتهم بصورة مستمرة[٤٧].

كما هرب شرطيان من مراتب مركز شرطة بامرني (التابع لناحية العمادية) مستصحبين معهم ثلاثة بنادق انكليزية وبولونية مع (١٣٠) إطلاقة، ورجى مدير شرطة لواء الموصل في كتابه،

المتصرف بإبداء المساعدة بسد النقص الحاصل في لواء الشرطة من المفوضين البالغ عددهم (٢٤)، وأوضح "إن معظم المفوضين المستخدمين في هذه المديرية هم حديثي العهد في هذا المسلك ولم يمض على تعيينهم سوى بضعة أشهر، وعند نقلهم الى المناطق الشمالية يتشبثون بشتى الوسائل لإلغاء أمر نقلهم"[٤٨]. فكان الجواب، هو الإيعاز لمراقبة المشكوك فيهم بدقة ومفاتحة مديرية الشرطة العامة للنظر في أمر تبديلهم بعناصر يوثق بها[٤٩].

وهرب أيضاً أحد الشرطة من مخفر دونق في قضاء زاخو مع سلاحه وعتاده بعد منتصف ليلة ٩-١٠ آيار ١٩٦٣، عندما كان يقوم بواجب الحراسة فوق سطح المخفر مستصحباً جواد أحد أفراد الشرطة الذي هيأه له سلفاً ورُبِط خارج المخفر[٥٠].

وبغية الحيلولة دون هروب أفراد الشرطة مع أسلحتهم وعتادهم وللمحافظة على حياتهم، إقترحت قيادة الفرقة الأولى حلولاً عديدة وهي:

١- لايوفد المأمورون من الشرطة إلا عند الضرورة القصوى وعلى سبيل المثال، لايوفد مأمور إذا كان بالإمكان حل القضية أو الموضوع بواسطة كتاب رسمي أو برقية أو مخابرة تلفونية.
٢- ينبغي أن ينتخب الموفدون من الأشخاص الذين لاتحوم حولهم الشبهات.
٣- ينبغي أن يتناسب عدد المأمورين مع مدى الخطر الذي قد يتعرضون له في المناطق التي يمرون بها.
٤- تُنذر في حالة إيفاد المأمور جميع المواقع العسكرية ومراكز الشرطة القريبة أو الكائنة على الطريق الذي يسلكوه[٥١].

وفي سياق متصل وجهت مديرية الشرطة العامة كافة تشكيلاتها بأهمية توعية الأفراد وتمتين العلاقة مع المواطنين ونبذ الخلافات والحفاظ على تربة الوطن ومما جاء في التوجيه: "اقرأوا على أفوادكم ومراتبكم بين حين وآخر، بأن هذا الوطن أمانة عظيمة ومهمة وليس أعظمُ وأهمُ منها في رقاب المواطنين وليس الاختلاف الجزئي بالعادات واللغة يستوجب الخلاف الطارئ في وجهات النظر، وإنه ايضاً لايستوجب التنافر والتناحر، فإنه وسواه أسباب يمكن التغلب عليها والوصول إلى حياة فاضلة ناعمة بيننا، وان أردنا حرباً فلتكن على غيرنا من أولئك الذين يريدون شراً بنا". وتابع التوجيه بالرجاء من مديري الشرطة "التأكيد على مراتبهم كافة بهذا الأسلوب فهو الطريقة الناجحة والمقبولة لإحلال الوئام بين أبناء البلد الواحد، وان قضية الهروب من الوحدات العسكرية او سواها.. إنما عمل يمجه الاجتماع الطبيعي الموغل في القدم وتعافه النفس الوطنية الأبية الكريمة،

وإن حدث هذا في بعض المناطق القليلة فانه لابد زائل، ومن المؤكد أن الذين عملوه والذين أيدوه نادمون وإنهم يعلمون بملاقاتهم للعقاب الصارم"[٥٢] ووجهت وزارة الداخلية بأن يطبق بحق أفراد الشرطة النادمين، إطلاق سراحهم بكفالة وإخراجهم من المسلك فوراً[٥٣].

إستخدام الشرطة خارج أوقات الدوام الرسمي

طالبت رئاسة استئناف منطقة الموصل، مديرية شرطة اللواء، بتخصيص عدد من أفراد الشرطة في المحاكم لغرض المساعدة على حفظ النظام والضبط، على أن يكون وجودهم في مركز كل محكمة، أما في خارجها فيتخصص أفراد الشرطة إلى نواب الرؤساء الذين تقتضي أعمالهم ممارستها خارج أوقات الدوام الرسمي فقط وعند اقتضاء الضرورة لذلك.

إذ طالبت مديرية الشرطة في كتابها الى متصرفية اللواء بضرورة عدم إستخدام أفراد الشرطة في الواجبات الخاصة. موضحةً: "إن واجبات الشرطة المستخدمين لدى رئيس المحاكم والحكام في محاكم المركز وخارجه، إنها تقتصر عادة على حفظ النظام والضبط في المحاكم، أثناء المرافعات وخلال الدوام الرسمي، ولا يوجد بين الحكام من يستخدم شرطياً لإغراض بيتية خاصة لاعلاقة لها بواجباتها المسلكية"[٥٤].

وتنفيذاً لما جاء في مؤتمر مدراء الشرطة المنعقد في ١ نيسان ١٩٦٣ ببغداد وبخصوص رفع مستوى الشرطة، تم التأكيد على عدم استخدام أفراد الشرطة في واجبات بيتية خاصة، وعدم تكليفهم بشراء إحتياجات الموظفين البيتية الخاصة من الأسواق ومنع إستخدامهم في دور الموظفين بعد إنتهاء الدوام، إلا إذا اقتضت ضرورات الأمن ذلك، فعندئذ يتم إستحصال موافقة الوزارة بذلك، وأكدت الوزارة على أهمية إعمام ذلك التوجيه إلى الموظفين الإداريين كافة في الأقضية والنواحي والذين يستخدمون أفراد الشرطة كمراسلين، بوجوب تبليغ المراسلين بالالتحاق كلٌ في مركزه حال إنتهاء واجبه في الدائرة[٥٥].

وقد أبدى المتصرف رأيه لوزارة الداخلية بذلك بقوله: "نرى أن لابد من وجود بعض أفراد من الشرطة كحرس في دور الحكام والموظفين الإداريين لحمايتهم دون استخدامهم في أشغال بيتية خاصة في الأقضية الشمالية، نرجو الموافقة على منحنا صلاحية خاصة بهذا الصدد"[٥٦].

ولأجل تعميق روح التعاون بين الرؤساء والمرؤسين ومع المواطنين، طالبت وزارة الداخلية من مديريات الشرطة كافة مراعاة بعض التوصيات بهذا الشأن وهي:

١- دعوة منتسبي الشرطة للعمل لمصلحة الشعب.

٢- تنبيه المدراء والمعاونين والمفوضين على ضرورة معاملة الشرطة معاملة إنسانية فلا يجوز شتمهم أو زجرهم أو نهرهم، وأن تكون العلاقة القانونية هي السائدة بينهم.

٣- لايجوز إستخدام الشرطة للأغراض الشخصية داخل الدائرة أو خارجها.

٤- سيُنظر فوراً في أمر فصل كل من يثبت استخدامه لإفراد الشرطة في القضايا الخاصة ومعاقبة من يتفوه بكلمات غير لائقة ضدهم(٥٧).

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة الأوضاع الأمنية في لواء الموصل، داخل المدينة ثم الأقضية والنواحي الشمالية والغربية أيضاً، أن السلطة المركزية ومتصرفية اللواء ووزارة الداخلية قد بذلت جهوداً كبيرة في محاولة بسط الأمن وسيادة القانون بالاعتماد على تشكيلات الشرطة المحلية، والسعي على الدوام الى زيادة تلك التشكيلات وتعزيز قوتها عن طريق إنشاء مراكز ومخافر الشرطة حينما اقتضت الضرورة في مواجهة الحركات المسلحة احياناً، ولبسط نفوذ الدولة وسلطة القانون، مع معالجة الكثير من المعوقات التي رافقت العمل الأمني كهروب بعض الأفراد وإستبدال القطعات وسرعة التجهيز بالمعدات والعتاد، ومتابعة الشؤون الادارية والقوة الضاربة في المخافر ومناطق الأقضية والنواحي حيثما إستلزم الأمر. وقد لمسنا الجدية والمثابرة من لدن مسؤولي الموصل في المتابعة والتجهيز وإستحداث المخافر ومتابعة شؤون الافراد والمشاكل الناشبة، مما كان له أبلغ الأثر في تحقيق الأمن والاستقرار وبسط سلطة القانون وكان ذلك بمثابة تأسيس للمرحلة اللاحقة.

الهوامش:

* القوة السيارة التي تعتمد على الاليات السيارة لتنفيذ واجباتها وبخاصة العجلات. اما الفوج فيتألف من ثلاث سرايا، والسرية تتكون من ثلاثة فصائل والفصيل من ثلاث حظائر، والاخيرة تتألف عادة من تسعة عناصر في التنظيم الأساس وفي التشكيل حسب الموجود. انظر: محمد فتحي امين، قاموس المصطلحات العسكرية، (د. م – لا ت)، ص ٣٧٣ وما بعدها.

** إن الشرطة غير النظاميين مرتبطين من ناحية التوزيع والحركات بآمر قوات الموالين في الموصل، فضلاً عن إرتباطهم الإداري بمدير شرطة اللواء بموجب كتاب الحاكم العسكري العام، العدد ٢٦٥٩ في ١٩٦٢/١١/٥، وكتاب الفرقة الأولى، العدد س ٦ في ١٩٦٣/١/١٩.

(١) ملفة وزارة الداخلية، قوات الشرطة ١٩٦٢-١٩٦٣، تسلسل ٩٨/٤، كتاب مديرية الشرطة العامة العدد س ١٦٩ في ١٩٦٣/١/٩.

(٢) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، ق.س ٢٣٠٥ في ١٩٦٢/٢/١٤.

(٣) كتاب هيأة التفتيش، مفتشية الشرطة للمنطقة الاولى، العدد ١٣ في ١٩٦٢/١/٢٢.

(٤) المصدر نفسه، العدد والتاريخ.

(٥) كتاب مديرية الشرطة العامة (الحركات) العدد ٧٦٤ في ١٩٦٣/٢/٣.

(٦) كتاب آمرية قوة الشرطة السيارة، العدد ١٧٦٤ في ١٩٦٢/١٢/١٢.

(٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ٤٧٥٧ في ١٩٦٢/١٢/١٠.
(٨)كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد ١٦٩ في ١٩٦٣/١/١٣.
(٩) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد س ١٥٧ في ١٩٦٣/١/١٢
(١٠) كتاب قيادة الفرقة الاولى، المقر الرئيسي، العدد أ.س /٤/١/١٤ في ١٩٦٣/١/١٤.
(١١) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ق. س ١١٣ في ١٩٦٣/١/٨.
(١٢) برقية آمر فوج احتياط الموصل، العدد ٢٥ في ١٩٦٣/١/٩.
(١٣) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، العدد ق.س ١٠٩١ في ١٩٦٣/١/٢١.
(١٤) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ق.س ٣١٦ في ١٩٦٣/١/٢٧.
(١٥) كتاب وزارة الداخلية، العدد ق.س ١٠٦٠ في ١٩٦٣/١/٢١.
(١٦) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، العدد ق.س ١٤٥٣ في ١٩٦٣/١/٢٦.
(١٧) برقية آمر فوج احتياط الموصل، العدد ٢٥ في ١٩٦٣/١/٩.
(١٨) كتاب آمرية قوة الشرطة السيارة، العدد س ١٦ في ١٩٦٣/١/٢.
(١٩) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد س٢١٥ في ١٩٦٣/١/١٦.
(٢٠) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ق. س ٣٠٥ في ١٩٦٣/١/٢٧.
(٢١) كتاب قيادة الفرقة الاولى، العدد ح ٥/١٣ في ١٩٦٣/٤/١.
(٢٢) كتاب قيادة الفرقة الاولى، العدد ح٥/١٣ في ١٩٦٣/٤/١.
(٢٣) كتاب آمرية مخازن عتاد الموصل، العدد م ع/١٢/١٩ في ١٩٦٣/٢/١٤.
(٢٤) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد س٢١ في ١٩٦٣/١/٢٥.
(٢٥) كتاب مديرية أمن لواء الموصل، العدد ق.س ٩١ في ١٩٦٣/١/١٤.
(٢٦) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد س ٢٣٣ في ١٩٦٣/١/١٧.
(٢٧) كتاب قائممقام الشيخان، العدد ٥٦٧٩ في ١٩٦٢/١٢/٢٩.
(٢٨) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد س ٢٩ في ١٩٦٣/١/٢.
(٢٩) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد ٢٢٧ في ١٩٦٣/٣/٨.
(٣٠) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، الميرة والمستودع، العدد ١٢٨ في ١٩٦٣/٣/٩.
(٣١) كتاب قائممقام عقرة، العدد ٤٢٠ في ١٩٦٣/٣/٢٤.
(٣٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ٨٧٩ في ١٩٦٣/٤/٣.
(٣٣) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ٩٩٢ في ١٩٦٣/٤/٢١.
(٣٤) كتاب قائممقام عقرة، العدد س/٧٤٣ في ١٩٦٣/٥/١٧.
(٣٥) هامش متصرف لواء الموصل على الكتاب السابق ذكره.

(٣٦) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ١٠٤٩ في ١٩٦٣/٤/٢٨.
(٣٧) كتاب قائممقامية سنجار، العدد ٨٣٤ في ١٩٦٣/٤/٢٠.
(٣٨) كتاب قائممقامية قضاء سنجار، العدد ق.س ٩٨ في ١٩٦٣/٤/٢٠.
(٣٩) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد ٩٩٥٨ في ١٩٦٣/٤/٢٤.
(٤٠) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ١٠٤٣ في ١٩٦٣/٤/٢٨.
(٤١) طلب موقع من سبعين من افراد الفوج الخامس اللواء الاول في العمادية بتاريخ ١٩٦٣/٢/١.
(٤٢) كتاب مديرية الشرطة العامة، العدد ٣٣٤ في ١٩٦٣/٤/١٦.
(٤٣) كتاب مديرية الشرطة العامة، العدد ٣١٣٥ في ١٩٦٣/٤/٢٠.
(٤٤) برقية مديرية أمن الموصل، العدد ٤٧١ في ١٩٦٣/٣/٤.
(٤٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ٦٢٠ في ١٩٦٣/٣/٤.
(٤٦) كتاب مديرية أمن الموصل، العدد ٥٢٨ في ١٩٦٣/٣/١١.
(٤٧) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ٧٥٦ في ١٩٦٣/٣/١٧.
(٤٨) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد ٢٣٥٦ في ١٩٦٣/٤/٢٤.
(٤٩) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، العدد ق.س ٤٤٤٨ في ١٩٦٣/٣/٢٣.
(٥٠) كتاب مديرية شرطة لواء الموصل، العدد ٣١٣٥ في ١٩٦٣/٥/١٠.
(٥١) كتاب قيادة الفرقة الاولى، العدد ح/٢/١٣ في ١٩٦٣/٥/١.
(٥٢) كتاب مديرية الشرطة العامة، العدد ٣٤٠٨ في ١٩٦٣/٤/٢٨.
(٥٣) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، العدد ق.س ١٠٩١ في ١٩٦٣/١/٢١
(٥٤) كتاب وزارة العدل، العدد ق.س ٣٩٥ في ١٩٦٣/٤/١٣.
(٥٥) المصدر نفسه، العدد والتاريخ.
(٥٦) كتاب متصرفية لواء الموصل، العدد ١٠٤٢ في ١٩٦٣/٤/٢٨.
(٥٧) كتاب مديرية المخابرات السرية والسياسية، العدد ق.س ٣٣٣٢ في ١٩٦٣/٣/٢٣.